جامعة حماة **التمويل الزراعي (نظري)**

كلية الزراعة **المحاضرة : 10**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

صعوبات التمويل الزراعي في سورية

خصائص التمويل الزراعي في سورية

يتسم التمويل الزراعي في سورية الذي يتم من خلال المصرف الزراعي التعاوني بالصفات أو الخواص الآتية :

1- حصر عمليات التمويل الزراعي بمصرف متخصص وحيد هو المصرف الزراعي التعاوني وفروعه المنتشرة في جميع المحافظات، حيث يقوم المصرف بعمليات التمويل لكافة القطاعات الإنتاجية.

2- يمنح المصرف القروض النقدية للمنتجين الزراعيين التي تحدد سقوفها حسب نوع ومجال استخدام القرض، كما يمنح المصرف القروض العينية مثل مستلزمات الإنتاج الرئيسية من بذور وأسمدة ومواد المكافحة ...الخ التي تحدد كمياتها ومواعيد تسليمها بالاتفاق مع الجهات الفنية المختصة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وتعطى للمزارعين حسب جداول الاحتياج المحددة والمخزنة في مستودعات المصرف المنتشرة في سائر المحافظات والمراكز، أما بالنسبة لوسائل الإنتاج الأخرى كالجرارات والحصادات والدرّاسات والمرشات وخلايا النحل والأبقار المستوردة ... الخ فتسلم للمقترض بموجب أمر تسليم يصدر عن الفرع المقرض إلى الجهة التي تتعامل بمثل هذه المواد وهي غالباً مؤسسات حكومية.

3- يُعد الإنتاج الضمانة الرئيسة للتمويل الزراعي بالنسبة لجميع القروض الموسمية التي لا يوجد حدود لها، وذلك بغية تسهيل الحصول عليها والاستفادة منها من قبل كل الفئات، أما القروض التنموية المتوسطة والطويلة فلكل منها سقف محدد وتطبق عليها الضمانات العينية مثل العقارات والآلات .

4- المصرف الزراعي التعاوني مصرف حكومي ينفذ خطة الدولة وسياستها العامة في القطاع الزراعي بمعنى آخر يمول الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية الموضوعة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

وذلك بمساعدة الجهات المعنية في الدولة، كما أن المصرف يمول المشاريع الإنمائية الزراعية ضمن الإمكانيات التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى رأسماله والمدخرات لديه والقروض الخارجية .

5- يتحدد في الخطة الإنتاجية دور كل من الوزارات والمؤسسات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي خاصةً فيما يتعلق بالتمويل والتسويق والتصنيع، وذلك لتحديد دور كل منهم في تنفيذ الخطة الزراعية السنوية.

6- عدّ القانون السوري أن أموال المصرف وحقوقه هي من أموال الخزينة العامة وحقوقها، كما أعطى المدير العام للمصرف الزراعي التعاوني ومديري المصارف بالفروع صلاحيات رئيس التنفيذ المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات وتعديلاته والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة .

7- إن قروض المصرف الزراعي التعاوني تراقب من قبل الجهات الفنية المختصة في المصرف قبل وأثناء وبعد التمويل خاصةً القروض الإنمائية، وذلك من أجل التأكد من أن القروض المدعومة من قبل الدولة قد نفذت للغايات التي منحت من أجلها .

8- تمتاز القروض الزراعية في سورية بأنها مخصصة وبشكل أساسي لصغار المنتجين الزراعيين، لأن الحيازات الصغيرة هي المسيطرة في القطاع الزراعي إذ تبلغ نسبتها ما يفوق 90% من مجموع الحائزين

9- يقوم المصرف الزراعي التعاوني بدفع ثمن المحاصيل المسوّقة بواسطة القطاع العام للمنتجين خاصةً القطن، كذلك حسب التعاقد مع بقية المؤسسات إذا رغبت بذلك وفتحت حسابات لها في المصرف كالحبوب بأنواعها والفول السوداني والشوندر السكري، حيث يقوم المصرف باقتطاع قروضه المستحقة وتسليم الرصيد المتبقي للمنتج .

إذاً هذه الطبيعة الخاصة للإقراض الزراعي في سورية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني ومراقبة استثمار القروض في المجالات التي تصرف من أجلها وإعادة تحصيلها، كل ذلك لعب دوراً مهماً في تطور الإنتاج الزراعي في سورية وتحسن نوعيته ، لكن هناك بعض الصعوبات المرتبطة بعملية التمويل التي تنفذ من خلال المصرف الزراعي التعاوني وفروعه، ويمكن ذكر أهم هذه الصعوبات على النحو الآتي :

صعوبات التمويل الزراعي في سورية

– ضعف العلاقة بين المصرف والجمعيات التعاونية، حيث لا بد من تطوير هذه العلاقة لتكون الجمعيات التعاونية رديفاً إيجابياً له في جميع عملياته ضمن مناطق عملها، وذلك بدراسة التعاون معها للقيام بدور الوساطة الائتمانية والادخارية بالنيابة عن المصرف خاصةً في المناطق التي لا يوجد فيها فروع للمصرف، وبذلك يمكن توسيع قاعدة انتشار التمويل الزراعي التعاوني، وانتشار الخدمات المصرفية لتغطي كافة مراكز الإنتاج الزراعي في سورية بما يخدم مصلحة المزارعين المنتجين بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام .

– مشكلة تأمين التمويل اللازم لكافة الأنشطة الزراعية بالكميات المطلوبة وفي الأوقات المحددة، مما يجعل المزارعين يذهبون إلى المرابين وغيرهم الذين يشكلون المصدر الآخر للإقراض الزراعي في سورية

– عدم وجود ميزانيات مالية في معظم المزارع صغيرة الحجم، حيث إعداد الميزانية العمومية واجب على المزارع مهما كان حجم المزرعة التي يديرها ويعمل بها، وهذه الميزانية يجب أن تُعد في نهاية السنة المالية، والغرض منها هو معرفة القيمة الصافية (ثمن ملكية المزارع) الذي يسهل عمل لجان المصرف من خلال الكشوف التي تقدم عن حالة ملكية المزارع، وبالتالي تحديد مقدار القرض الذي يمكن الحصول عليه من قبل المصرف .

– ضعف قدرة المصرف الزراعي على امتصاص الفائض من الأموال في الريف عن طريق تشجيعهم على التوفير والادخار .

– إن إجراءات منح القروض المعقدة والروتينية تقف عائقاً أمام منح القروض للمزارعين وتقلل بالتالي من قروض المصرف الزراعي خاصةً قروض المصرف الزراعي التعاوني لغاية الإنشاء، بسبب ارتفاع تكلفة التراخيص الفنية والإدارية.

– التأخير في تسديد الالتزامات تجاه المصرف الزراعي التعاوني، ويجب التمييز بين المتعاملين الملتزمين والمتعاملين المقصرين، حيث يُقصد بالالتزام الضعيف تأخر المتعامل عن تسديد قسطين متتالين من القرض، وبالتالي يلغى تقسيط كامل القرض ويعتبر المبلغ بالكامل مستحق الدفع ، أما الالتزام الوسط فهو تأخير المتعامل عن تسديد قسط أو جزء من القسط، ويكون الالتزام الجيد أن يسدد العميل التزاماته بالكامل في مواعيدها ، وهناك عدة أسباب للتأخير إلا أن أهمها تكمن في انخفاض الإنتاج الزراعي

بالنسبة لكافة القطاعات في سنوات الجفاف ، أو الأمراض التي تصيب الدواجن والحيوانات ، وكذلك انخفاض أسعار السوق للمنتجات الزراعية في مواسم طرحها في الأسواق، لذلك لابد من اعتماد سياسة سعرية محفزة للمزارع تحقق له عائداً مجزياً وتحميه من تحكم التجار .

– ضعف الإعلان عن نشاطات المصرف الزراعي سواء داخل المصرف أو على مستوى الصحف أو الجرائد أو التلفاز أسوةً بالمصارف المحلية والمصارف العربية والعالمية .

ـ إن تراجع أو حتى يمكننا القول غياب الدور الإرشادي الذي كان يلعبه المصرف الزراعي التعاوني سابقاً يؤدي إلى عدم الاستخدام الفعال للقروض أو لمستلزمات الانتاج .

– غياب مساهمة القطاع المشترك في عمليات تمويل القطاع الزراعي.

كيفية تحسين نظام التمويل الزراعي في سورية

– تحسين قدرة فروع المصرف على امتصاص الفائض في الريف عن طريق :

أ – إيجاد الحافز الاقتصادي لدى العاملين في فروع المصرف الزراعي التعاوني لتشجيع المزارعين على الادخار في فروع المصرف، ويتم ذلك أثناء احتكاكهم مع المزارعين الذين يتعاملون مع المصرف بشرح مزايا الادخار لهم والعوائد التي تعود عليهم وعلى الاقتصاد القومي للبلد من جراء ذلك .

ب – اتباع سياسة إعلامية مناسبة في الريف تبين أهمية مدخرات المزارعين حتى لو كانت ضئيلة جداً والتأكيد على أن هذه المدخرات الصغيرة تستحق كل عناية ، وأن تراكمها مع الزمن سيولد للفرد والمجتمع الريفي شعوراً بالرضا والإحساس بالقدرة، وبالتالي يمكن حل مشكلة المزارعين فيما يتعلق بالأمان على نقودهم، فنقودهم في أمان عندما توضع في البنوك، بالإضافة لذلك تعطيهم عائداً لا بأس به، بينما اكتناز النقود في البيوت يعرضها للكثير من المخاطر، كذلك يجب أن يقتنعوا مع وجود التسهيلات اللازمة بأنهم قادرين على سحبها فوراً عندما يرغبون وبالأسلوب الذي يريدونه .

ج– ربط الإقراض بالادخار عن طريق تشجيع المدخرين في الريف السوري على الحصول على القرض المطلوب بسقوف ومميزات لا تعطى للمقترض العادي، ويجب التنويه أن اتباع هذا الأسلوب يجب أن يكون مبنياً على مبدأ ألا يكون شرطاً أساسياً في الحصول على القروض ، وإنما كحافز تشجيعي خاص بالمدخرين.

– مساهمة القطاع المشترك في عمليات التمويل في القطاع الزراعي ، حيث أصبح بالإمكان بعد صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1986 القيام بمؤسسات تمويلية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك بهدف استغلال طاقات المساهمين من الأفراد في تسخير إمكاناتهم المادية في خدمة تطوير الاقتصاد القومي، ويمكن إيجاز أهم مميزات مؤسسات التمويل المشتركة على النحو الآتي :

1– إن أسعار الفائدة التي تتقاضاها هذه المؤسسات تكون مساوية تقريباً أو أكثر بقليل مما تتقاضاه المؤسسات الائتمانية الحكومية .

2– تتولى عمليات مراقبة صرف القروض بشكل فعال للتأكد من أنها صرفت للأغراض التي أخذت من أجلها خاصة المتوسطة والطويلة .

3– تكون إجراءات الحصول على القروض أسهل وأكثر مرونة من الإجراءات الروتينية الحكومية، مما يساعد على صرف القروض في مواعيد مناسبة والتقليل من قيمة نفقات الحصول على تلك القروض.

4– تكون الأموال المستثمرة في أعمالها قابلة للزيادة، كما أن هناك مجالاً لمساهمة المزارعين أنفسهم في رأسمالها مما يزيد الأموال المستخدمة في التسليف الزراعي .

5– غالباً ما تضم عضوية مجالس إدارتها ممثلين عن المزارعين، مما يتيح لهم الفرصة لرسم سياسات أكثر ملاءمة لظروف المزارعين وأحوالهم ، وتلامس احتياجاتهم والعمل على تلبيتها .

6– قادرة على جعل أجهزتها الإدارية أكثر تخصصاً بتدريبهم وزيادة كفاءتهم في تأدية الأعمال التمويلية.

– زيادة وتطوير مصادر تمويل المصرف الزراعي التعاوني وذلك بـ :

أ – زيادة وتشجيع الودائع غير المباشرة : من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تجميع مبالغ تقتطع من ريع تسويق محاصيل المتعاملين ، أو تجميع مبالغ تقتطع من ريع مبيعات المصرف لمستلزمات الإنتاج.

ب– زيادة رأسمال المصرف من قبل الحكومة .

ج– البحث عن قروض دولية بفائدة قليلة وتخصيصها للمصرف الزراعي حتى يتمكن المصرف من زيادة مصادر تمويله، بالإضافة إلى أن تنويع هذه المصادر يزيد من كفاءة ومقدرة المصرف على الإقراض .

– يجب العمل على تخفيف الروتين أثناء منح القروض من خلال التقليل من ثبوتيات القرض ، واعتماد النافذة الواحدة، وأتمتة العمل المصرفي .

– إن تجربة التمويل التعاوني من خلال إقامة جمعيات تعاونية متخصصة في مجال الائتمان الزراعي لاقت نجاحاً في معظم بلدان العالم، لذلك لابد من تشجيع إنشاء مثل هذه الجمعيات في الريف السوري لأنه وحسب تجارب البلدان في هذا المضمار تعد الجمعيات التعاونية التي تقوم بدور الوساطة الائتمانية والتمويلية والادخارية من أنجع الوسائل لإيصال هذه الخدمات إلى كل أو معظم القرى في الريف، وبالطبع هذا فيه مصلحة الإنتاج والمنتجين بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات تقوّي روح التعاون بين أعضائها، وتكون على اتصال مباشر مع مشكلات المزارعين لتضع الحلول المناسبة لهذه المشكلات .

– لا بد من العمل على توسيع المجالات التي تمنح القروض من أجلها لتشمل عمليات تعبئة وتخزين ونقل وتسويق المحاصيل الزراعية التي لا تقوم مؤسسات القطاع العام بشرائها، فعملية التمويل في مجال الإنتاج الزراعي يجب أن تكون متكاملة بحيث تؤمن للمزارعين الحصول على مبالغ نقدية لمواجهة بض الأمور الطارئة التي تتطلب معالجة سريعة، هذا الأمر يعيد للأذهان موضوع أن مشكلة الائتمان الزراعي في معظم البلدان ليست محصورة بمقدار الفائدة التي تتقاضاها مؤسسات الائتمان الزراعي، لكن المشكلة تنحصر في عملية تأمين التمويل بالكميات المناسبة وبحيث تشمل خدمات المؤسسات الائتمانية جميع المزارعين الذين هم بحاجة ماسة لهذه الخدمات، وهذا الأسلوب من الممكن أن يكون ناجعاً في محاربة جشع المرابين والوسطاء والسماسرة الذين يستغلون حاجة المزارع الماسة في بعض الأحيان ليقدموا له المعونة بالشروط التي يملونها عليه .

– إنشاء قسم للإرشاد الزراعي مختص بتوجيه الفلاحين لكيفية الاستخدام الفعال للقروض الممنوحة وتطبيق آلية تحصيل صارمة يرافقها الحوافز للمزارعين الذين يقومون بالتسديد بشكل منتظم .

المراجع

1- عبد العزيز علي محمود، حمصي أيهم أحمد (2014) – الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 323 صفحة .

2- العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة .